THOMSON REUTERS FOUNDATION

28 TOO MANY
FGM...
let's end it.

ORCHID PROJECT

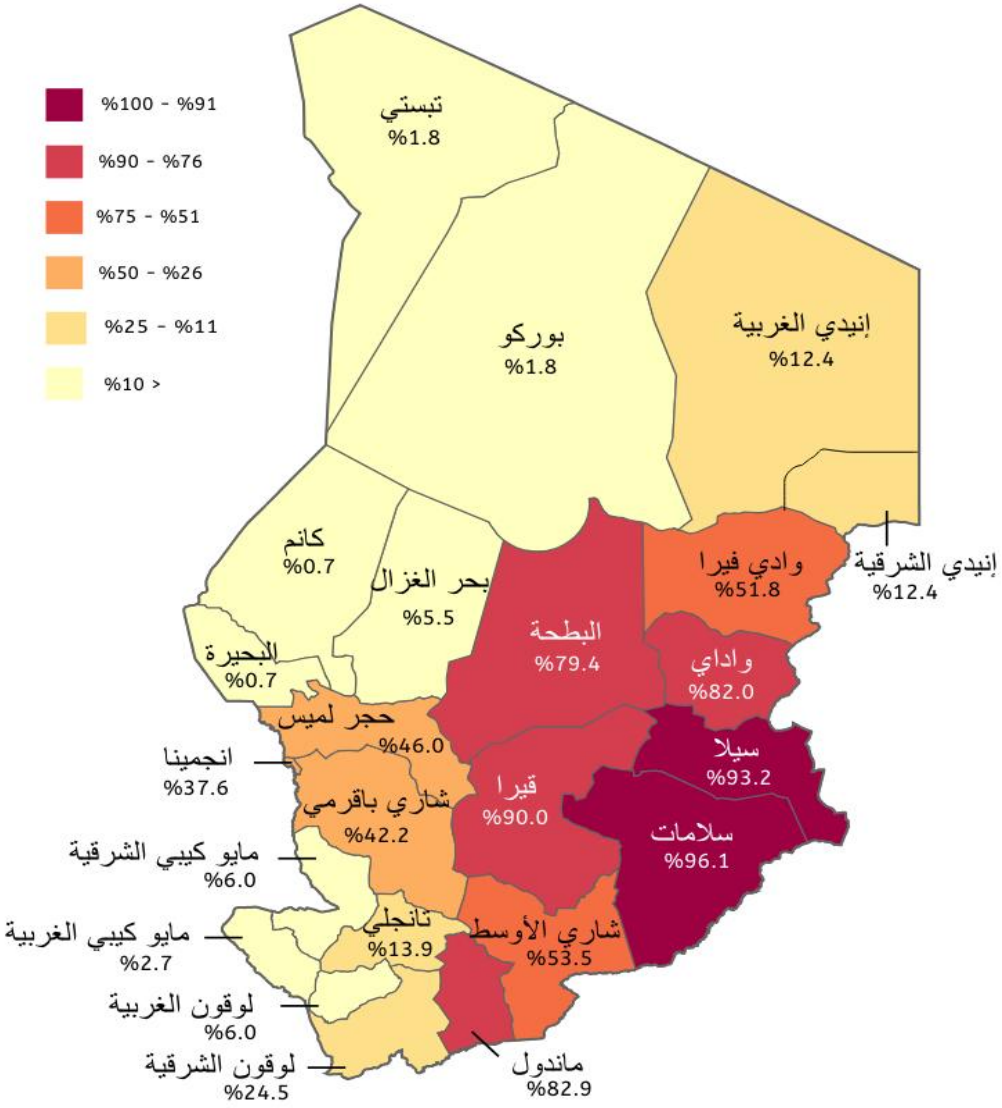


تشاد:
القانون وبتر الأعضاء التناسلية للأنثى

يوليو 2018

في تشاد، معدل انتشار ظاهرة بتر الأعضاء التناسلية للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة، يبلغ 38.4%

حيث أن مناطق الجنوب الشرقي تملك نسبة الانتشار الأعلى، بينما النسبة الأدنى تستحوذها مناطق الشمال الغربي.



انتشار بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في تشاد بحسب المناطق الجغرافية

[Data source DHS 2014 -15] © 28 Too Many

- 46.7% من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين الـ 15-49 سنة، قد تم بتر أعضائهم التناسلية عندما كان عمرهن يتراوح بين الخمس والتسع سنين.
- قد تم ممارسة أسلوبي القطع، دون أو مع إزالة القطعة اللحمية، بشكل متقارب.
- تتم تقريباً كل عمليات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى بواسطة قواطع تقليدية.
- 45.1% من النساء التي تتراوح أعمارهن بين 15-49 يؤمنون بأنه يجب إيقاف ممارسة بتر الأعضاء التناسلية.

مصدر البيانات: المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية (INSEED)، وزارة الصحة العامة (MSP) و ICF الدولية (2015) المسح السكاني والصحي ومؤشرات متعددة (EDS-MICS 2014-2015) ، ص .36. روكفيل ، ماريلاند ، الولايات المتحدة الأمريكية: INSEED، MSP، ICF International متاح على http://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR317/FR317.pdf
لمزيد من المعلومات حول بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في كينيا ، انظر: https://www.28toomany.org/chad/.

الإطار القانوني والمحلي:

نظرة عامة عن الإطار القانوني المحلي في تشاد:	
يحظر الدستور صراحةً:	
✓	العنف ضد النساء والفتيات
X	الممارسات الضارة
X	بتر الأعضاء التناسلية للأنثى (FGM)
التشريع الوطني:	
X	قدم تعريفا واضحا لبتر الأعضاء التناسلية للأنثى
X	يجرم إجراء عمليات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى
X	يجرم التحريض والتدبير و/ أو المساعدة في أعمال بتر الأعضاء التناسلية للأنثى
X	يجرم الامتناع عن الإبلاغ عن حوادث تتعلق ببتر الاعضاء التناسلية للأنثى
X	يجرم مشاركة ممارسي مهنة الطب في أعمال بتر الأعضاء التناسلية للأنثى
X	يجرم ممارسات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى عبر الحدود
X	لدى الحكومة إستراتيجية لإنهاء ممارسات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى

ما هو التشريع المناهض للقضاء على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى؟

يمكنكم إيجاد لمحة عن المعاهدات الدولية والإقليمية الموقعة والمصادق عليها من قبل تشاد في الملحق الأول من هذا التقرير.

النظام القانوني في تشاد هو مزيج من القانون المدني والعرفي.

لايشير **دستور تشاد (1996)** صراحةً الى الممارسات الضارة أو بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، ولكن **المادة 14** تؤكد على "المساواة دون تمييز بسبب الأصل أو العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو المركز الإجتماعي". كما يفرض على الدولة واجب القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وضمان حماية حقوقها في جميع مجالات الحياة الخاصة والعامة. تتناول **المادة 17** حق الفرد في الحياة والسلامة الشخصية، وتحظر **المادة 18** القسوة والمعاملة المهينة و المذلة والتعذيب.

القانون الرئيسي المتعلق ببتر الأعضاء التناسلية للأنثى في تشاد هو القانون 006/PR/2002، **قانون الصحة الإنجابية، الصادر في آذار / مارس 2002** (The Reproductive Health Law).[1] **ومع ذلك حتى وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال هذا القانون يتطلب إصدار مرسوم تنفيذي قبل أن يصبح ساري المفعول وقابلا للتنفيذ.**

ووفقًا للنصائح الواردة من وزارة العمل الاجتماعي والأسرة ووزارة الصحة في تشاد في عام 2017، لم يتم تحديد موعد نهائي لتطبيق قانون الصحة الإنجابية هذا.

إن قانون العقوبات في تشاد لعام 1967 (*Penal Code*)[2] يعد إرتكاب فعل عنف أو إعتداء، بمافي ذلك البتر ضد شخص آخر، جريمة جنائية. وقد أُقر البرلمان في تشاد قانون العقوبات الجديد في نهاية عام 2016، ولكنه لم يدخل قيد النفاذ بعد، وتفاصيل علاقته بممارسات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى غير متوفرة.

الجوانب التي يغطيها القانون:

قانون الصحة الإنجابية يهدف إلى تعزيز الصحة الإنجابية في تشاد، المعرّفة في **المادة 1** باعتبارها "حالة من اكتمال الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي للشخص في جميع الجوانب المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وأدائه، وليس فقط الخلو من الأمراض أو الإعاقة. وتنص **المادة 3** أيضًا على أن "جميع الأفراد متساوون في الحقوق والكرامة في مسائل الصحة الإنجابية دون تمييز"، بما في ذلك العمر أو الجنس.

تحظر **المادة 9** صراحةً جميع أشكال العنف، بما في ذلك بتر الأعضاء التناسلية للانثى والزواج المبكر والعنف المنزلي والاعتداء الجنسي. وينص على أن لكل شخص الحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لجسده بوجه عام وللأعضاء التناسلية بصفة خاصة. غير أن **المادة 9** لا تقدم تعريفًا لبتر الأعضاء التناسلية للأنثى.

المادة 18 تجرم انتهاك أحكام قانون الصحة الإنجابية، سواء كان ذلك بالممارسة أو الكتابة أو الخطابة أو الإعلان أو الدعاية. وبالنظر إلى الطبيعة الواسعة **للمادة 18**، فمن المرجح أن تدخل المساعدة والتحريض على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في نطاق القانون، وان لم يذكر ذلك صراحة. ولا يفرض قانون الصحة الإنجابية أي التزام على أي شخص بالتوعية ببتر الأعضاء التناسلية للانثى ولا يجرم عدم الإبلاغ عن هذه الممارسة، سواء حدثت أو تم التخطيط لها.

بالإضافة إلى ذلك، يحتوي قانون العقوبات على أحكام تتعلق بحظر العنف بشكل عام، والتي قد تنطبق على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى. حيث تعد **المادة 252** أي "فعل إيذاء أو جرح أو ارتكاب أي عمل عنف أو اعتداء على شخص آخر عن عمد" جريمة جنائية. وتجرم **المادة 254** أيضًا إلحاق جروح بطفل (دون سن 13 عاما).

يشير تقرير حقوق الإنسان في تشاد لعام 2012 إلى أنه "يمكن محاكمة ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للانثى باعتباره شكلاً من أشكال الاعتداء بموجب قانون العقوبات، ويمكن توجيه تهم ضد آباء الضحايا أو الممارسين الطبيين أو غيرهم من المتورطين في الدعوى". كما لاحظت أن الملاحقة القضائية تعوقها عدم وجود أحكام جزائية محددة في قانون العقوبات.[3]

البتر الطبي للأعضاء التناسلية للانثى:

إن البتر الطبي للاعضاء التناسلية للانثى غير ملحوظ في تشاد حتى الآن، وفقاً للبيانات المتوفرة؛ فإن 0.9% من النساء قد قاموا بالإبلاغ عن تعرضهم للبتر من قبل إخصائي بالصحة في عام 2015.[4] ال الا أن هناك تقارير غير مؤكدة تشير بان حالات البتر الطبي للاعضاء التناسلية للانثى قد يرتفع في تشاد.

ولا يشير **قانون الصحة الإنجابية** صراحة إلى ممارسات بتر الأعضاء التناسلية للانثى من قبل إخصائي الصحة أو في إطار طبي. ومع ذلك، ونظراً إلى الطابع الواسع **للمادة 18**، يبدو أن قانون الصحة الإنجابية ينطبق على الصعيد العالمي، وهو ما يرجح أن يشمل الإختصاصيين الصحيين. وكما ذكر أعلاه، يشير تقرير حقوق الإنسان في تشاد لعام 2012 أيضاً إلى أنه من المحتمل أن تتم محاكمة الممارسين الطبيين الذين يقومون ببتر الأعضاء التناسلية للانثى بموجب **قانون العقوبات**.

ومن المحتمل أيضاً وجود مدونة سلوك طبية أخلاقية خاصة بتشاد، والتي قد تغطي موضوع ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للانثى، ولكننا لم نتمكن من الحصول على نسخة أو التحقق من وجودها لأغراض هذا البحث.

بتر الأعضاء التناسلية للأنثى الطبي:

قد تم تغطية ممارسات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في البلدان التي أصبحت فيها هذه الممارسات غير قانونية، وذلك عن طريق القيام به عبر الحدود لتجنب المحاكمة. تتشارك تشاد الحدود مع البلدان الأخرى التي يتنوع فيها وجود القوانين وتطبيقها على نطاق واسع، بمافي ذلك الكاميرون والسودان والنيجر وجمهورية افريقيا الوسطى.

ومن غير المعروف إلى أي مدى تعد الحركة عبر الحدود الوطنية لغرض بتر الأعضاء التناسلية للانثى مشكلة لتشاد. ولايجرم القانون صراحةً أو يعاقب على بتر الأعضاء التناسلية للانثى المرتكبة أو من قبل مواطن من تشاد في بلدان أخرى.

لاحظت منظمات المجتمع المدني أنه من المرجح ان يتم جلب الفتيات إلى تشاد من بلدان مثل فرنسا، حيث يتم تطبيق قوانين بتر الأعضاء التناسلية للانثى فيها بشكل أكثر صرامة.

العقوبات:

بموجب **المادة 18 من قانون الصحة الإنجابية**، يعاقب أي شخص يقوم من خلال الممارسة أو الكتابة أو الخطابة أو الإعلان أو الدعاية بخرق أحكام القانون بالسجن لمدة تتراوح بين خمسة أشهر والخمس سنوات، و/أو غرامة تتراوح بين 100,000 و 500,000 فرانك **CFA** (حوالي 184 - 920 دولار أميركي[5]).

بموجب **المادة 252** من قانون العقوبات، كل شخص يقوم عمداً بإيذاء، جرح ،إرتكاب أي نوع آخر من العنف أو الإعتداء على شخص آخر، سيعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين الستة أيام والسنة، بالإضافة إلى غرامة تتراوح بين 500 إلى 50,000 فرانك وسط أفريقيا **CFA** (حوالي1 - 62 دولار أميركي[6]). وبالإضافة إلى ذلك وبموجب **المادة 253**، إذا كانت الضحية تعاني من المرض أو العجز عن العمل الشخصي لأكثر من 20 يوماً بسبب العنف أوالإعتداء، فان الجاني يخضع لغرامة مماثلة وللسجن لمدة أطول تتراوح بين سنة وحتى الخمس سنوات.

وتنص **المادة 254 من قانون العقوبات** على أنه في حالة إيذاء او جرح طفل دون سن 13 عاما، ستضاعف العقوبة.

تنفيذ القانون:

حالات:

لم يتسن العثور على أي قضايا حديثة تم فيها تطبيق القوانين المدرجة في هذا التقرير. ويذكر التقرير القطري لوزارة الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان لعام 2017 أن السلطات لم تحاكم على أي قضاية خلال العام السابق.[7]

وفقاً لوزارة العمل الإجتماعي والأسرة، تجرى حالياً محاكمات في بعض أنحاء تشاد ، بما في ذلك في نجامينا، لكن لم يتم توفير المزيد من التفاصيل. ولاحظ مراقبون أن وزارة العدل الإجتماعي والأسرة أرسلت أحد ممثليها إلى المحاكم للحصول على إدانة. ولم نعلم نتائج هذا الإجراء.

وتجدر الإشارة أيضا الى أنه مع قلة التطبيق الوطني لقانون الصحة الإنجابية، إن وجد، فإن الحركة عبر الحدود من تشاد إلى بلدان أخرى لأداء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى أمر غير مرجح الى حد بعيد، ويبدو ان المسألة العكسية تبدو أكثر مشكلة، المتمثلة بإحضار الفتيات إلى تشاد لتجنب الملاحقة القضائية.

السلطات والإستراتيجيات الحكومية ذات الصلة:

هناك العديد من السلطات والمنظمات في تشاد تشارك في حملات لإنهاء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، ولا سيما وزارة شؤون المرأة وحماية الطفولة المبكرة والتضامن الوطني، والتي يُفهم أنها مسؤولة عن تنسيق أنشطة مكافحة بتر الأعضاء التناسلية

للأنثى[8]. ومع ذلك، لم يكن من الممكن الحصول على تفاصيل عن أي استراتيجيات حكومية رسمية أو خطط عمل وطنية مطبقة حالياً في تشاد.

وفقاً لوزارة العمل الإجتماعي والأسرة، ينصب التركيز في تشاد حالياً على زيادة وعي الوالدين من خلال حملات التوعية العامة بضرر بتر الأعضاء التناسلية للأنثى. وقد جرت حملات التوعية العامة هذه بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي المجتمع التشادي، تملي مواقف الوالدين ماإذا كانت الفتيات سيتعرضن لبتر الأعضاء التناسلية أم لا، حيث لاتزال هناك مقاومة كبيرة للتنديد بهذه الممارسة من جانب الزعماء التقليديين والدينيين. وبهذا تعتقد وزارة العمل الإجتماعي والأسرة أن هناك حاجة أكبر في الوقت الحالي لتغيير المواقف والتقليل من وصمة العار المرتبطة بإلغاء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى بدلاً من السعي الى تغييرات تشريعية.

وقد عملت اللجنة الوطنية في تشاد للجنة البلدان الإفريقية الدولية CONA / CI-AF، في السابق، على حملات توعية مع الزعماء الدينيين وقادة المجتمع وتطوير برامج طقوس انتقالية بديلة.[9] العمل لأجل إنهاء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى قد تم أيضاً من قبل مجموعات ومنظمات غير حكومية فردية **NGO's**، بما في ذلك وحدة الاتصال والمعلومات للجمعيات النسائية في تشاد (**CELIAF**)، وهي شبكة تضم أكثر من 450 منظمة غير حكومية مكرسة لتعزيز حقوق المرآة في تشاد، و الجمعية التشادية لتعزيز والدفاع عن حقوق الإنسان.

ملاحظات المجتمع المدني:

أشارت وزارة العمل الإجتماعي والأسرة إلى أن وجود **قانون الصحة الإنجابية** يؤدي إلى ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى على نحو متزايد بشكل متخفي وعلى الفتيات في سن أصغر. حيث ذكر في تقرير عام 2016، أنه وجد بعض القرى والمدارس مهجورة وأن وزارة العمل الاجتماعي والأسرة تفترض أن الفتيات قد تم نقلهن إلى الأدغال لإجراء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.

وأبلغ المعلقون المحليون هذا البحث بأن أحكام **المواد 14، 17، و18 من الدستور** غالباً ما يتم التذرع بها في تشاد، خاصة لأنها تحظر أي شكل من أشكال غزو الخصوصية أو المعاملة المهينة أو التمييزية ضد المرآة. ومع ذلك، لم يكن من الممكن الحصول على أي تفاصيل إضافية عن العلاقة بين هذه الأحكام والجهود المبذولة لإنهاء بتر الأعضاء التناسلية للانثى.

على الرغم من أن **قانون الصحة الإنجابية** لا يلزم الشخص صراحةً بالإبلاغ عن علمه بممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، ولا يعد عدم الإبلاغ عن هذه الممارسة جريمة جنائية، فمن المفهوم أن هناك العديد من المنظمات في البلد قادرة على تقديم شكوى مباشرةً الى المحاكم والهيئات القضائية في تشاد ضد الأشخاص المتورطين بهذه الممارسة. وتشمل هذه المنظمات تحالف المنظمات غير الحكومية CELIAF؛ رابطة المحاميات في تشاد، وهي منظمة غير حكومية تركز على تحسين الظروف الإجتماعية القانونية والدفاع عن حقوق النساء والأطفال في تشاد؛ ووزارة العمل الإجتماعي والأسرة.

استنتاجات واقتراحات بغية التحسين :

استنتاجات:

- يتناول الدستور وقانون العقوبات في تشاد مفهوم المساواة والحق في السلامة الشخصية، ويحدد العقوبات المفروضة على العنف ضد النساء والأطفال.
- يحظر قانون الصحة الإنجابية صراحةً بتر الأعضاء التناسلية للانثى ويخضع أولئك اللذين يقومون أو يشجعون ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى للسجن و / أو الغرامات. ومع ذلك، فإن عدم تنفيذ هذا التشريع الوطني يعني أن نفاذ هذا القانون غيرموجود عملياً.

- على الرغم من أن قانون الصحة الإنجابية لم ينفذ بالكامل بعد في تشاد، فإن جهود وزارة شؤون المرآة وحماية الطفولة المبكرة والتضامن الوطني في رفع مستوى الوعي بأضرار بتر الأعضاء التناسلية للانثى وتغيير المواقف تجاهه هي مؤشرات على اهتمام الحكومة للقضاء على هذه الممارسات.

اقتراحات بغية التحسين:

التشريع الوطني:

- يجب إصدار مرسوم على سبيل الاستعجال لتنفيذ قانون الصحة الإنجابية بالكامل في تشاد وضمان تطبيق الأحكام والعقوبات الواردة في القانون بشكل كاف لحماية جميع النساء والفتيات من بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.
- يجب أن ينص القانون على تعريف واضح لبتر الأعضاء التناسلية للأنثى، ويجب تجريم كل من البتر الطبي للأعضاء التناسلية وبتر الأعضاء التناسلية عبر الحدود صراحةً ويعاقب عليها. ومن شأن إجراء مزيد من البحوث أن يبلغ الحكومة والمجتمع المدني حول مدى انتشار هذه القضايا المحددة. .
- يجب أيضاً تعديل قانون الصحة الإنجابية لتجريم عدم الإبلاغ عن ممارسات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، سواء قد تمت أو يتم التخطيط لها، للسلطات المختصة.
- يجب أن تكون القوانين في متناول جميع أفراد المجتمع ومفهومة بجميع اللغات المحلية.

تطبيق القانون:

بمجرد سريان تشريع وطني يحظر بتر الأعضاء التناسلية للانثى، ستساهم الإجراءات الرئيسية التالية بالجهود المبذولة لإنهاء هذه الممارسة في تشاد.

- يجب على برامج مكافحة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى نشر معلومات واضحة و سهلة الفهم ودقيقة حول القانون.
- يحتاج القضاة ومنفذي القانون المحلي الى الدعم والتدريبت المناسبين حول القانون ويجب تشجيعهم على التطبيق الكامل للأحكام المنصوص عليها بالتشريع.
- زيادة مشاركة الزعماء المحليين والدينيين بالتثقيف عن القانون، بما في ذلك مسؤولياتهم وسيكون مفيد أيضاً معرفتهم لأهمية القانون في حماية النساء والفتيات في مجتمعاتهم.
- سيحسن الرصد والإبلاغ المناسبينعن حالات بتر الأعضاء التناسلية للانثى في تشاد أن يحسن الكفاءة ويبلغ واضعي السياسات و القضاء و الشرطة و المجتمع المدني وجميع العاملين على تطبيق القانون وإنفاذه.
- يحتاج جميع المهنيين (بما في ذلك العاملين في مجال الصحة والتعليم) إلى تدريب حول القانون ومسؤولياتهم حول الإستجابة للنساء والفتيات اللذين تعرضوا أو بخطر بتر الأعضاء التناسلية.
- من الضروري زيادة الدعم والحماية للضحايا والشهود في حالات بتر الأعضاء التناسلية للانثى.
- يمكن تشجيع الهيئات القضائية على التأكد من الإبلاغ بوضوح عن أي ملاحقات قضائية لبتر الأعضاء التناسلية للأنثى، بما في ذلك من خلال وسائل الإعلام المحلية مثل الإذاعة المجتمعية، وإتاحتها باللغات المحلية.
- عندما تكون معدلات القراءة منخفضة، يجب توفير المعلومات حول القانون من خلال موارد وقنوات إعلام مختلفة.
- يجب النظر في الإبلاغ الإلزامي المباشر لحالات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى من قبل الطاقم الطبي في المستشفيات والمراكز الصحية.
- في حال تحديد حاجات غير متوفرة في الوقت الحالي، يجب وضع تدابير حماية مناسبة (على سبيل المثال، خطوط هاتف للطوارىء أو أماكن آمنة) للفتيات المعرضات لخطر بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.

الملحق I: المعاهدات الدولية والإقليمية

تشاد	للتوقيع	التصديق	الانضمام	تحفظات على الإبلاغ؟
الدولية				
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) (***ICCPR***)			✓ 1995	
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) (***ICESCR***)			✓ 1995	
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) (***CEDAW***)			✓ 1995	
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1984) (***CTOCIDTP***)			✓ 1995	
اتفاقية حقوق الطفل (1989) (***CRC***)	✓ 1990	✓ 1990		
الإقليمية				
الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981) (***ACHPR***) (ميثاق بانجول)	✓ 1986	✓ 1986		
الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل (1990) (***ACRWC***)	✓ 2004	✓ 2000	✓ 2000	
بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (2003) (***ACHPRRWA***) (بروتوكول مابوتو)	✓ 2004			

' للتوقيع ': يتم التوقيع على معاهدة من طرف الدول بعد التفاوض والاتفاق على محتوياتها.

'التصديق': بمجرد التوقيع، أغلب المعاهدات والاتفاقيات يجب التصديق عليها (أي الموافقة عليها من خلال المسطرة التشريعية العادية) ليسري العمل بها قانوناً داخل الدولة الطرف.

'الانضمام': عندما تصادق/ تصدق دولة على معاهدة تم التفاوض عليها من قبل من طرف دول أخرى.

© Orchid Project & 28 Too Many 2018

Version 2, 2026

research@orchidproject.org

#NOFGM

1 *LOI No. 006/PR/2002 Portant Promotion de la Santé de Reproduction* (2002) Available at http://evaw-global-database.unwomen.org/-/media/files/un%20women/vaw/full%20text/africa/chad%20%20loi%20no%20006pr2002sr.pdf.

2 *Ordonnance 67-012 1967-06-09 PR/MJ – Ordonnance Portant Promulgation d'un Code Pénal* (1967) Available at https://landwise.resourceequity.org/record/2726.

3 US Department of State (2012) *Chad 2012 Human Rights Report*, p.22. Available at https://www.state.gov/documents/organization/204315.pdf.

4 Institut National de la Statistique, des Études Économiques et Démographiques (INSEED), Ministère de la Santé Publique (MSP) et ICF International (2015) *Enquête Démographique et de Santé et à Indicateurs Multiples (EDS-MICS 2014–2015)*, p.343. Rockville, Maryland, USA : INSEED, MSP et ICF International. Available at http://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR317/FR317.pdf.

5 2018 نيسان *30* في :
(https://www.xe.com/currencyconverter/convert/?Amount=100%2C000&From=XAF&To=USD).

6 2018 نيسان *30* في :
(https://www.xe.com/currencyconverter/convert/?Amount=5000&From=XAF&To=USD).

7 US Department of State (2017) *Chad 2017 Human Rights Report*, p.16. Available at https://www.state.gov/documents/organization/277227.pdf.

8 US Embassy in Chad (2016) *Country Reports on Human Rights Practices for 2016*. Available at https://td.usembassy.gov/country-reports-human-rights-practices-2016/.

9 Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH (2011) *Female Genital Mutilation in Chad*. Available at https://www.giz.de/fachexpertise/downloads/giz2011-en-fgm-tschad.pdf.

صورة الغلاف *:* هيئة الإغاثة الإنسانية *IHH* (2012) أيام التضامن مع اليتيم في تشاد، آذار / مارس 2012.
متاح على: https://flic.kr/p/dUVpKK.

يرجى الانتباه إلى أن ورود صورة أي فتاة أو إمرأة في هذا التقرير لا يعني أنها قد خضعت أو لم تخضع لبتر الأعضاء التناسلية.

تم إعداد هذا التقرير بالتعاون مع برنامج "Trust Law"، وهو خدمة قانونية للصالح العام مقدمة من مؤسسة تومسون رويترز العالمية" the Thomson Reuters Foundation's"، تربط شركات المحاماة والفرق القانونية بالمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاجتماعية التي تعمل على إحداث تغيير اجتماعي وبيئي.

تم تجميع المعلومات الواردة في هذا التقرير بالتعاون مع لاثام وواتكينز " Latham & Watkins" من الوثائق المتاحة للجمهور ولأغراض المعرفة العامة فقط. حيث تم إعداده كبحث قانوني فقط ولايمثل نصيحة قانونية بشأن أي قانون من قوانين *تشاد*.لايدعي بأنه مكتمل أو ينطبق على أي ظروف واقعية أو قانونية معينة. لايعد مشورة قانونية ولايشكل علاقة محامي بموكله مع أي شخص أو كيان آخر، ولايجب الاعتماد عليه أو التصرف بناءً عليه. إن أي من "28 Too Many" "Orchid Project" و "Latham & Watkins" *ومؤسسة تومسون رويترز* "the Thomson Reuters Foundation's" أو أي مساهم آخر في هذا التقرير لايتحملون المسؤولية عن الخسائر التي قد تنشأ من الإعتماد على المعلومات الواردة هنا أو عدم دقتها، بمافي ذلك التغييرات الواردة على القانون منذ اكتمال البحث في تموز 2018. لا يوجد مساهم في هذا التقرير يعتبر نفسه مؤهلاً لتقديم المشورة القانونية بأي ولاية قضائية نتيجة لمشاركته في هذا المشروع أو مساهمته في هذا التقرير. يجب الحصول على مشورة قانونية من مستشار قانوني مؤهل بالاختصاص / المحاكم ذات الصلة عند التعامل مع الظروف المحددة. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في العديد من البلدان، لاتوجد سابقة قانونية للعقوبات المنصوص عليها في القانون، مما يعني أنه في الممارسة العملية، يمكن تطبيق عقوبات أخف.

شكر وتقدير:
لاثام و واتكينز
Latham & Watkins

الشكر والتقدير:

تطورت المصطلحات المختلفة لتوضيح مفهوم "*Female genital mutilation*" بتر الأعضاء التناسلية للأنثى بمرور الوقت حيث تمثل وجهات النظر المختلفة كلياً لهذه الممارسة. إن القضاء على هذه الممارسة وحماية الفتيات الصغيرات يتطلب تمييز لغوي ودلالي.

(بيان الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات بشأن القضاء على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى. منظمة الصحة العالمية 2008أ)

الملحق1: ملاحظة حول المصطلحات:

" إن استخدام مصطلح *mutilation* "بتر" يعزز حقيقة أن هذه الممارسة تشكل إنتهاكاً لحقوق الفتيات والنساء، وبهذا يساعد على نشر حملات المناصرة الوطنية والدولية لمنعها.

نحن نشكر متطوعي الأمم المتحدة عبر الإنترنت ربى عبود *"Rouba Abood"* على ترجمة هذا الإصدار و سامي الجاعوني *"Sami Jaouni"* على تدقيقه لغوياً .